



ضرورة المبادرة بتنفيذ إصلاحات ترسخ النموذج الاقتصادي لصالح الأجيال القادمة

«المركز»: الكويت بحاجة إلى إستراتيجية للتعافي السريع من الكوارث

قال المركز المالي الكويتي (المركز) إن الكويت قد تعرضت لأزمات في الوقت نفسه هما أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والتراجع الحاد في أسعار النفط. ولذلك، فإن الكويت بحاجة إلى تبني استراتيجية للتعافي السريع من الكوارث.

بدأ ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مدينة ووهان الصينية خلال ديسمبر 2019، وساد اعتقاد في بداية الأمر أنه مرض يمكن احتواؤه، ولقد أثارت سرعة تزايد انتشار الفيروس داخل الصين، القلق في دول العالم مع غياب الحوافز المسببة للتحول، خاصة أن الاعتقاد الذي ساد هو أنها أزمة صينية محلية. غير أن ذلك لم يمنع تعطل سلسلة الإمداد العالمية وتعديل توقعات نمو الاقتصاد العالمي سلباً وإن كان ذلك بهامش ضئيل نسبياً، إلا أن الفرع الحقيقي يتسجد مع سرعة انتشار المرض في إيران وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية، وكان من الطبيعي أن يؤثر الذعر في صناعة السفر العالمية، الأعمال التجارية، وأنظمة معالجة المشاكل بالنسبة والرجالية، وغيرها من القطاعات، وعليه أعلنت الكويت عن ظهور حالات إصابة بفيروس كوفيد 19، وبإدارة الحكومة بتنفيذ خطط استجابة سريعة، من قبيل إلغاء الرحلات الجوية من وإلى وجهات معينة، وإغلاق المدارس، وإعادة المستشفيات لحالات الطوارئ.

ومن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الكويت للحد من انتشار الفيروس، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 15 مارس 2020 مجموعة من القرارات في مؤتمره الصحافي بشأن التجمعات اشتملت على إيقاف جميع وسائل النقل العام الجماعي، وإغلاق مراكز وصالات الترفيه والتسليّة ولعب الأطفال، وإغلاق المجمعات التجارية ومراكز التسوق (المولات) باستثناء منافذ التسوق المركزية الخاصة بالمواد التموينية والغذائية، وعدم السماح باستقبال أكثر من خمسة عملاء في وقت واحد داخل المطعم أو المقهى، وإغلاق الصالونات النسائية والرجالية، وفي حالة الانتظار في طابور يتم الالتزام بترك مسافة لا تقل عن متر بين كل شخص وآخر. وشهد المجلس على ضرورة إلغاء دعوات الزواج والحفلات لتفادي النتائج الضارة المترتبة على التجمعات، والتي تتعارض مع التعليمات الصحية. وكانت الرسالة الواضحة من المؤتمر الصحافي لمجلس الوزراء أن هناك حالة عزل كبرى يجب أن تشيع في الكويت وكافة ضواحيها.

وأحدث فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) حالة من الذعر في جميع أنحاء العالم، ولم تكن الكويت بمنأى عنها، إذ نجمت أزمة في المدارس والمستشفيات ومقار الأعمال والمطارات وغيرها من الأماكن الحيوية.

ومن هذا المنطلق، يتوجب العمل على إدارة هذه الأزمة من خلال تبني استراتيجية

للتعافي من الكوارث، التي من شأنها تمكن الكويت من معالجة المشاكل بأسلوب أكثر تنظيماً. وعند تصميم الاستراتيجية بشكل سليم، يسهل استئناف الخدمات بعد الأزمة. وتعد خطة الاتصال خلال الأزمات جزءاً لا يتجزأ من خطة الوطنية لإدارة الكوارث، حيث يمكن للتواصل الواضح السريع أن يسهم في تهدئة المخاوف بسهولة وينتج للأفراد فرصة الرجوع إلى الحياة الطبيعية في أسرع وقت. وعلى الرغم من أن الخطة المقترحة تتعلق بأزمة «كورونا»، إلا أن مبدأ صياغة خطة وطنية لإدارة الكوارث يجب أن يكون أمراً دائماً لتتمكن الدولة من مواجهة أي أزمة في المستقبل بأقل الخسائر.

ولقد تراجع سعر خام النفط الخام بنسبة تناهز 30٪ إلى 36 دولاراً للبرميل، في ظل ترقب خبراء السوق لمزيد من التراجع مستقبلاً. وكان هذا التدهور الكبير نتيجة قرار السعودية زيادة إنتاجها وحجم العرض وخفض السعر من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق. وأقدمت المملكة على هذه الخطوة بعد أن رفضت روسيا الاتفاق على مزيد من خفض الإنتاج، بعد أن بالغت من أزمات مالية كبيرة. وتبلغ إسهامات شركات الطاقة الأميركية في إجمالي صادرات سوق السندات المتعثره بنسبة 11٪.

وبينما تتعلق النقاط السابقة بالتأثير على نطاق الأوسع للاقتصاد، علينا دراسة تأثير تدهور أسعار النفط في القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي إطار سعيها لتنويع الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل، تنتظر الحكومة من القطاع الخاص دوراً أكبر في توفير الوظائف. وعلى أن تراجع سعر النفط يعني وضع قيود على حجم الإنتاج الحكومي بوجه عام والإنفاق على تنفيذ المشاريع بوجه خاص، وهو ما سوف



(أ.ف.ب.)

يؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص غير النفطي. وهنا تصبح الكيانات الصغيرة والمتوسطة ضحية حتمية لأنها سوف تعجز عن تحمل الأزمات، بسبب حجمها وأدائها. وتجدد الإشارة هنا إلى أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة تبلغ 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر 23٪ من الوظائف (البنك الدولي، 2016). ومن المؤكد أن تشجيع ورعاية ثقافة زيادة الأعمال المحلية الإيجابية وتوفر 23٪ من الوظائف (البنك الدولي، 2016). ومن المؤكد أن تشجيع ورعاية ثقافة زيادة الأعمال المحلية الإيجابية وتوفر 23٪ من الوظائف (البنك الدولي، 2016).

في حال اتسع عجز الموازنة إلى حدود تخرج عن نطاق السيطرة، تستجيب الحكومة عادة بتنفيذ سياسات من قبيل خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات غير النفطية (مثل الضرائب) أو كلتا السابقتين. وقد كفلت حكومة الكويت لمواطنيها الوظائف والرعاية الصحية ومعاش التقاعد. ولكن الجهود المبذولة للحد

24,6٪ خسائر «السوق» الأول منذ بداية 2020

أوضح «المركز» أنه عند تناول أثر هذا التراجع الحاد للمباعت في أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي تحديداً، نجد أن الأثر الأكبر وضوحاً هو اتساع فجوة عجز الموازنة. وكانت الكويت قد توقعات عجزاً في الموازنة، بعد التحولات الإلزامية إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، يقارب 9,2 مليارات دينار (21,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020) على أساس سعر 55 دولاراً للبرميل للنفط. وقد خطئ هذا التقدير، وقد يؤدي اتساع العجز المالي إلى اللجوء إلى المزيد من أموال الاحتياطي العام لدى حكومة الكويت، التي تواجه مشكلة في الاقتراض من الأسواق الدولية بسبب عدم تمرير مجلس الأمة لقانون الدين العام. وسوف يؤثر انخفاض سعر النفط كذلك في أداء سوق الأسهم. وفي حين حقق مؤشر السوق الأول ليورصة الكويت مكاسب بلغت 12,3٪ (2018) و 37,3٪ (2019) على التوالي، إلا أن خسائره بلغت منذ بداية 2020 وحتى الآن 24,6٪، منها خسارة 19,3٪ في يومي 8 و 9 مارس فقط. كما أن هذا الواقع الجديد سيقضي بظلاله على جهود الكويت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سعياً إلى تنويع اقتصادها.

تسميته برنامج الاستثمار الوطني، إلى استغلال الاحتياطي الحكومي في تقديم مزيد من الدعم إلى القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترات الأزمات، مع تقييد هذا الدعم عقب تجاوز الأزمة. ولكن تبني مثل هذا البرنامج هو جوهر التصدي لفضية الاستدامة. وفي حين أن الاستثمارات تواجه تقلبات الدورة الاقتصادية، إلا أن الإصلاحات لا ينبغي أن تكون على هذا المنوال. فمن اللازم استمرار الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مع قياس تأثيرها وجوانها وإعداد تقارير حالة دورية عنها لتحقيق تقدم لافت في التصنيفات التنافسية العالمية. ولا بد أن تهدف الإصلاحات إلى توفير بيئة الأعمال الخصبة للابتكار لانشطة وعملات المستثمرين الوطنيين والأجانب.

هل يعد إغلاق أسواق المال خياراً في مواجهة انهيار البورصات؟

رمز	تغير	اسم الشركة	سعر	تغير	رمز	تغير	اسم الشركة	سعر
ت	+58	انريتس	1804	-67.0	ت	+58	انريتس	1804
هـ	-170	سوني	7640	-41	هـ	-170	سوني	7640
م	-32	تديك	1034	-4.0	م	-32	تديك	1034
م	-22	ماتسوزا	1141	-	م	-22	ماتسوزا	1141
هـ	-5	ماتسوزا	3935	-	هـ	-5	ماتسوزا	3935
س	-345	كينس	29590	-	س	-345	كينس	29590
س	-53	دنسون	3152	-	س	-53	دنسون	3152
هـ	+9	كاشيو	1362	-	هـ	+9	كاشيو	1362
هـ	-	تاتس	1222	-	هـ	-	تاتس	1222

أ.ف.ب. وسط التفشي الواسع والسريع لوباء كورونا المستجد، سيطر الهلع على البورصات العالمية التي بدأت تطرح فرضية الإغلاق التام لأسواق المال، رغم أن السلطات والهيئات المالية ترفض حتى الآن هذه الفكرة.

في الولايات المتحدة، اتخذت تدابير استثنائية لمحاولة وضع حد للذعر. ومن بين هذه الإجراءات نظام يقضي بتعليق المداولات لمدة 15 دقيقة عندما يسجل مؤشر ستاندرد اند بورز 500 انخفاض تفوق نسبته الـ 7٪، وهي فترة زمنية تتيح للمستثمرين استعادة أنفسهم. وقد استخدم هذا النظام 3 مرات خلال الجلسات الست الأخيرة. وإذا خسر المؤشر الذي يمثل أكبر 500 شركة كبيرة في وول ستريت 13٪، تعلق المداولات مرة ثانية للمدة نفسها. وإذا تراجع بنسبة 20٪، يتم تعليق الجلسة كلها. لكن البعض يريدون أن تذهب السلطات أبعد من ذلك وأن تقرر «فصل الأسواق» بشكل كامل.

ويقول المسؤول عن استراتيجية الأسواق في مؤسسة «أكسيكور» المالية ستيفن إينيس إن إضافة إلى تحركات أسواق المال التي تؤدي إلى اللجوء لنظام تعليق المداولات، فإن حجم المبادلات ضئيل والتقلبات عالية». ويوضح أن «في نهاية المطاف، الخسائر تتكبدتها برامج التقاعد التي حصل عليها بعد جهد جهيد بعض العمال وأولئك الذين أرجعوا موعد تقاعدهم لمدة 5 أو 10 سنوات». ويقول المسؤول عن الأبحاث الاقتصادية في مصرف ساكسو كريستوفر ديمبيك «منذ بضعة أيام نتوقع على الصعيد الداخلي احتمال إغلاق السوق».

مسجلاً 32,16 دولاراً.. وبرنت ينخفض لأقل من 30 دولاراً بفعل مخاوف من ركود اقتصادي

«النفط الكويتي» يفقد 3,3 دولارات للبرميل



وكالات: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 3,30 دولارات ليبلغ 32,16 دولاراً، وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، انخفضت أسعار النفط لأقل من 30 دولاراً للبرميل خلال تداولات أمس لتفاقم خسائرها بعد أن فقدت عشر قيمتها الأثني، مع إضرار انتشار فيروس كورونا المستجد بالطلب ورفع السعودية للإنتاج لمستوى قياسي في إطار حربها السوقية.

وهبط خام برنت 0,5 مسجلاً 29,91 دولاراً للبرميل بعد أن ارتفع في وقت سابق إلى 31,25 دولاراً للبرميل. وفقد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أغلب

مكاسبه التي حققها في وقت سابق يصعود نسبته 4,7٪ ليهبط مسجلاً 29,04 دولاراً للبرميل.

وحذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أن بلاده قد تكون متجهة صوب ركود اقتصادي مع تباطؤ الأنشطة

الاقتصادية في أنحاء العالم وتراجع أسواق الأسهم. وقالت الولايات المتحدة إنها ستستغل انخفاض أسعار

إدارة ترامب تستهدف ضخ 850 مليار دولار لحماية الاقتصاد

الجمهوريين في مجلس الشيوخ، مضيفة أن الحزمة تهدف لاستغلال ضرائب الأجور أو آليات أخرى لضخ سيولة في الاقتصاد. إلى ذلك، كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد حذر أن الاقتصاد الأميركي قد يكون متجهاً نحو «الانكماش» بسبب وباء كورونا المستجد، مع احتمال

الجمهورية في مجلس الشيوخ، مضيفة أن الحزمة تهدف لاستغلال ضرائب الأجور أو آليات أخرى لضخ سيولة في الاقتصاد. إلى ذلك، كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد حذر أن الاقتصاد الأميركي قد يكون متجهاً نحو «الانكماش» بسبب وباء كورونا المستجد، مع احتمال

الجمهورية في مجلس الشيوخ، مضيفة أن الحزمة تهدف لاستغلال ضرائب الأجور أو آليات أخرى لضخ سيولة في الاقتصاد. إلى ذلك، كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد حذر أن الاقتصاد الأميركي قد يكون متجهاً نحو «الانكماش» بسبب وباء كورونا المستجد، مع احتمال

الجمهورية في مجلس الشيوخ، مضيفة أن الحزمة تهدف لاستغلال ضرائب الأجور أو آليات أخرى لضخ سيولة في الاقتصاد. إلى ذلك، كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد حذر أن الاقتصاد الأميركي قد يكون متجهاً نحو «الانكماش» بسبب وباء كورونا المستجد، مع احتمال

فرنسا: تأميم شركات غير مستبعد «إذا لزم الأمر»

وقدرتنا على تخطي هذه الأزمة». وللحد من الأضرار، خصوصاً تفادي انهيار الشركات، ستضخ الحكومة مساعدات بقيمة 45 مليار يورو لدعم الشركات والموظفين. وقال الوزير إن «كل السبل المتاحة قد تستخدم لحماية الشركات الفرنسية الكبرى»، ومن ضمنها عمليات مساهمة أو «تأميم إذا لزم الأمر».

وأغلقت شركات فرنسية عدة مثل شركة «رينو» ومجموعة «بي إس إي» لتصنيع السيارات و«ميتالان» لصنيع الإطارات المطاطية مصانعها في فرنسا، فيما علقت «إيرباص» إنتاجها في فرنسا وإسبانيا لأربعة أيام، على وقع تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقدرتنا على تخطي هذه الأزمة». وللحد من الأضرار، خصوصاً تفادي انهيار الشركات، ستضخ الحكومة مساعدات بقيمة 45 مليار يورو لدعم الشركات والموظفين. وقال الوزير إن «كل السبل المتاحة قد تستخدم لحماية الشركات الفرنسية الكبرى»، ومن ضمنها عمليات مساهمة أو «تأميم إذا لزم الأمر».

وأغلقت شركات فرنسية عدة مثل شركة «رينو» ومجموعة «بي إس إي» لتصنيع السيارات و«ميتالان» لصنيع الإطارات المطاطية مصانعها في فرنسا، فيما علقت «إيرباص» إنتاجها في فرنسا وإسبانيا لأربعة أيام، على وقع تفشي فيروس كورونا المستجد.

أعلنت الحكومة الفرنسية «حرباً اقتصادية» لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد دون أن تستبعد اللجوء إلى تأميم بعض الشركات الكبرى المعرضة للخطر مع توقف النشاط الاقتصادي في فرنسا جراء إجراءات الحجر الصحي. وقال وزير الاقتصاد برونو لو مير لإذاعة «إر تي إل» الفرنسية «يوجد أيضاً حرب اقتصادية ومالية.. ستكون طويلة الأمد وعنيفة، وستحرق كل قوتنا». وذلك عدداً إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن فرنسا في حالة «حرب» صحية لمواجهة الفيروس. وأعلن الرئيس فرض قيود مشددة على التحركات